المحاضرة رقم 2:

موقف العلماء القدماء من المدونة السماعية

1- تعريف المدونة السماعية:

يقصد بالمدونة السماعية تلك النصوص اللغوية المتنوعة التي انطلق منها علماء اللغة العرب في القرن الأول للهجرة، وحاولوا استقراءها واستنباط الأحكام النحوية المختلفة منها وتتميز هذه المدونة بكثير من الخصائص كل حسب طبيعة النص اللغوي، فهناك النص اللغوي الكامل القرآن الكريم وهو كلام الله عز وجل، وهناك الحديث النبوي الشريق وهو كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهناك كلام العرب من شعر و نثر، و الأكيد أن هذه النصوص تختلف في سماتها لا من حيث البناء اللغوي، وإنما من حيث مصدرها وطرق جمعها وتدوينها وموقف العلماء من الاحتجاج بها، ولما كان هذا الاختلاف في طرق الجمع والتدوين والاختلاف في المواقف جاءت الأحكام النحوية متنوعة ومختلفة في بعض الأحيان بين علماء النحو.

يعرفها السيوطي (ت 911 ه) بقوله "هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله وهو القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل البعثة وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين نظما ونثرا عن مسلم وكافر "[1]

2- موقف العلماء القدامى من القراءات القرآنية:

اتفق العلماء على أن القرآن الكريم بقراءته حجة وقد أجمعوا على ذلك، ذلك أن النحو العربي نشأ في أحضان القرآن الكريم، فاستنبطوا منه القواعد والقوانين، وقد أثبت كثير من العلماء فصاحة وبلاغة القرآن الكريم :

---

[1] السيوطي: الاقتراح في اصول النحو ، ص 39

يقول ابن خلويه في شرح الفصيح : "قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك".[1]

و قال البغدادي في خزانة الأدب : "كلامه عز وجل أفصح كلام و أبلغه ويجوز الاستشهاد بتواتره و شاذه ، كما بينه ابن جني في أول كتابه المحتسب و أجاد القول".[2]

أما القراءة القرآنية فقد عرفها ابن الجزري بقوله : "إن القراءات علم بكيفية آداء كلمات القرآن على اختلافها معزوا لناقل "[3]

-وقد اشترط النحاة في القراءة شروطا ثلاثة[4]:

1/ صحة السند عن النبي صلى الله عليه وسلم

2/ موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

3/ موافقة العربية ولم بوجه من الوجوه.

وكثيرا ما صرحوا في مناسبات عدة عن القرآن سنة متبعة و انها لا تخضع لغير السماع الصحيح ، أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند و موافقة العربية و تخالف الشرط الثاني أو التواتر من الشرط الاول وهي التي منعوا القراءة بها في الصلاة.[5]

وقد وقع الخلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية التي خالفت أقيسة و أصول النحاة، فإذا أتى بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية، طعن فيها وان كان قارئها ابلغ، وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي: "إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في

---

[1] المزهر في علوم اللغة، المكتبة العصرية، صيدا، بيورت، ج1ّ، ص 213

[2] البغدادي: خزانة الأدب ج1، ص9

[3] ابن الجزري: منجد المقرئين، اعتنى به علي بن محمد، د ط، ن ت، ص 46

[4] محمد خان : اصول النحو العربي ، ص 35

[5] سعيد الافغاني ، في اصول النحو،ص30

تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريريها ببيت مجهول فرحوا به، وانا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا القرآن دليلا على صحتها كان أولى".[1]

ومن صحيح قول ابن حزم في الفصل: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك فيأخذها في صرف الآية عن وجهها".[2]

ومن مواقفهم أنهم خطّأوا قراءة ابن عامر في قوله تعالى : "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"[3] بنصب أولادهم و خفض شركائهم، لأنه فصل بين المصدر المضاف و المضاف إليه، وضعفوا قراءة حمزة في قوله تعالى: "واتقوا الله الذين تساءلون به و الأرحام"[4]، لأنه عطف على المجرور دون إعادة الجار، فرفضها المبرد ولجأوا فيها إلى التأويل من أنها مجرورة بياء مقدرة تفسرها الباء الملفوظة، لأنها تدل عليها فلم يجدوا سبيلا إلى ردها؛ لأن هناك من قرأها من غير السبعة كعبد الله بن عباس والأعمش والحسن البصري، وإن في كلام العرب ما يطابقها كقول الشاعر[5] :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك و الأيام من عجب

وضعفوا قراءة حمزة في "الحمد لله" وقراءة ابي عبلة "الحمد لله" وصفوة بالشذوذ بينما اجازها نحاة الكوفة.[6]

إلا أن للسيوطي رأي فيما يخص موقف نحاة البصرة القدامة بقوله: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم و حمزة ، وابن عامر

---

[1] تفسير فخر الدين الرازي ج 3/1 193

[2] ينظر، نقلا عن سعيد الافغاني : في اصول النحو ، ص 32

[3]

[4]

[5]

[6]

قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم الى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية "،[1] وقد ردّ بن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جوازا ما ورد في قراءاتهم.[2]

أما الكوفيين فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات فقد قبلوا و احتجوا بها و عقدوا عليها كثيرا من اصولهم.

2- موقف العلماء من الحديث النبوي الشريف (كلام الرسول صلى الله عليه وسلم):

يقول السيوطي: "و أما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرا جدا انما يوجد في الأحاديث القصار على قله أيضا لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى "[3]، لذلك انقسم اللغويون في موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي إلى فريقين:

أ- فريق المانعين وهذا لأن العلماء لم يثقوا بأن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لأمرين:

- أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

-أنه وقع لحن كثير فيما روي من أحاديث

ب- المجيزون:

---

[1] الاقتراح: ص 40

[2] المصدر نفسه : ص 40

[3] الاقتراح : ص 43

أغلب من أجاز الاحتجاج بالأحاديث هم من اللغويين وأصحاب المعاجم، إذا كان هدفهم المعنى، وظهر الحديث في كتب اللغة وعلى رأس المجيزين ابن مالك، وبن هشام، و أجمع هؤلاء على أن كلامه صلى الله عليه وسلم افصح كلام.[1]

3- موقف القدامى من كلام العرب:

اشترط النحاة في قبوله شروطا صارمة وعملوا على تطبيقها ومن شروطهم تحديد إطار زماني يقدر بـ: 150 سنة قبل البعثة و 150 سنة بعدها، وإلى غاية القرن 4 ه في البوادي كما حددوا إطارا مكانيا تم فيه اختيار ست قبائل عربية فصيحة وهي (قيس، تميم، أسد، هذيل، بعض كنانة، بعض طيء).

[1] محمد خان : اصول النحو العربي ، ص 39